انطوى النصف الثاني من العام ١٩٨٣ على العديد من التطورات: التمرد داخل «فتح»، والقتال السوري ـ الفلسطيني في البقاع، وفي طرابلس، وترحيل ياسر عرفات وقواته من شمال لبنان، والصراع بين م.ت.ف. وسوريا، والصراع الداخلي في لبنان ودور الفلسطينيين فيه[٥٧]. وفي هذا تصرّفت موسكو بالطريقة التي تتصرف بها أي دولة عظمى اخرى. فقد تهرّبت من تحديدات دقيقة، ومن التزامات قاطعة، من شأنها جرّها إلى مواقف حرجة، وخصوصاً مع سوريا و م.ت.ف. ومن الجلي ان موقف موسكو لم يكن مسألة اختيار بين سوريا والمنظمة، بل كان مسألة ما يعنيه الاختيار بالنسبة إلى الاستراتيجية السوفياتية في المنطقة: فالتخلي عن م.ت.ف. سوف يؤدي إلى انصهار موقفها مع الموقف الرافض، الأمر الذي يخرج المنظمة من الصورة كطرف في نزاع الشرق الاوسط، وبذلك تضيع احدى الروافع المستقلة لادخال السوفيات في اية مفاوضات تسوية؛ وفي الوقت عينه، ان تأييدها سوريا سوف يقوّي موقف الرافضين لأي تسوية متفاوض عليها في مؤتمر دولي. وفي النهاية، فان مساعدة كهذه سوف تؤدي إلى انشطار م.ت.ف. بحيث تغدو غير مفيدة للسوفيات، وربما، غير مفيدة، ايضاً، لغيرهم. ولذلك، فان كل ما كان يؤخذ على قيادة عرفات، كان يشطب في مواجهة محاولات استبدالها[٥٨].

كانت الظروف، بالنسبة إلى موسكو، تسمح بنتيجة واحدة، هي اتباع سياسة «ترضي الجميع ولا تسرّ أحداً». هذه السياسة خلقت بلبلة عامة بين الفلسطينيين، وكذلك بين الاحزاب الشيوعية العربية، وأدت إلى وضوح الموقف السوفياتي مما يجري بين المنظمة وسوريا. وعلى العموم، كان الموقف السوفياتي اقرب ما يكون إلى الحياد بين «فتح» والمتمردين، من جهة، وبين سوريا والمنظمة، من جهة أخرى.

ومهما يكن الامر، بدأ العام ١٩٨٤ بأسئلة زادتها تناقضات مواقف موسكو على الساحة العربية غموضاً: كيف يمكن ان توفق بين مبيعات السلاح للاردن، وبين تطلعات سوريا لتكون متفوقة على جاراتها العربيات؟ وكيف يمكن ان تحسن علاقاتها مع مصر، بدون التخلي عن موقفها المعارض لاتفاقيتي كامب ديفيد، ومن دون اشعال غضب حلفائها العرب الرافضين؟ وكيف تطور افكاراً لصناعة السلام، من دون تعارض مع التطلعات العربية، أو الوقوع في المشاكل السياسية التي يواجهها «المعتدلون» العرب؟ بل، كيف تبني علاقاتها مع م.ت.ف. من دون ان تُحشر بين الاسد وعرفات؟

وبالفعل، بذلت موسكو جهداً مركزاً للاجابة عن مثل تلك الاسئلة. ومن المبالغ فيه، بل من الخطأ، القول ان تلك الاسئلة أتت مقطوعة الجذور؛ ذلك ان موسكو التي كانت تعتمد على علاقتها بسوريا، باعتبارها الارضية التي تتحرك عليها لتلعب دوراً مباشراً في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، باتت تعتقد بأن الاعتماد على امدادات الاسلحة يمكن ان يحدّ من خيارات النظام في دمشق؛ ولكن التجربة مع السادات يجب ان تذكر بأن هذا المصدر الاخير للنفوذ لم يستطع ان يحتفظ بالزبائن العرب، ضمن الخط المطلوب. لذلك، كان هناك استنتاج بضرورة توسيع علاقاتها مع بلدان عربية اخرى، تخدم هدفها البعيد، في ادارة علاقاتها مع سوريا، وتؤمن لها وضعاً اكثر ثباتاً في المنطقة. هكذا كان من المناسب لموسكو تحسين علاقاتها مع البلدان العربية «المعتدلة» و «الموالية للغرب»، لتبقيها قريبة من الاشتراك في أي عملية تسوية للنزاع في الشرق الاوسط. فقامت بحملة دبلوماسية مكثفة استهدفت تقوية علاقاتها مع تلك البلدان.

واعتباراً من ربيع العام ١٩٨٤، بدت الظروف مشجعة ومبشّرة بنجاح جهد تبذله موسكو